

Distr.: General  
27 July 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي الدورة السادسة والستون

جنيف، ٥-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المتعلقة بمراقبة وتقييم البرامج والإدارة

### تقرير عن وضع السياسات والتقييم

### تقرير المفوض السامي

موجز

أُعد هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، عملاً بمقرر اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي القاضي بالنظر في دورتها العامة السنوية في التقارير المتعلقة بمراقبة وتقييم البرامج والإدارة (الوثيقة A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥-١(و)٦).



الرجاء إعادة استعمال الورق

210815 210815 GE.15-10864 (A)



## المحتويات

الفصل	المحتويات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	٣
ثانياً -	سياسة التقييم والقدرات المتعلقة به والموظفون المشتغلون به	٣
ثالثاً -	التقييمات والاستعراضات	٤
رابعاً -	البحوث والمنشورات	٥
خامساً -	الأنشطة الأخرى	٦
سادساً -	العلاقات الخارجية والتقييمات المشتركة بين الوكالات	٧

## أولاً- مقدمة

١- تلتزم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بضمان التقييم والفحص المنهجين لسياساتها وبرامجها ومشاريعها وشراكاتها وممارساتها. وعلى مستوى السياسات، عُهد بالمسؤولية عن هذه المهام إلى دائرة وضع السياسات والتقييم التي تعمل بالتعاون مع الشعب والمكاتب ذات الصلة.

٢- وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمرت المفوضية في إصلاح سياستها التقييمية لجعلها أكثر توافقاً مع المعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وركزت المفوضية تركيزاً خاصاً على استحداث أدوات وإجراءات للتقييم تلائم الظروف التي تعمل المفوضية في ظلها والتي كثيراً ما تكون متقلبة، وعلى استحداث منهجيات لتقييم مختلف جوانب أنشطة الحماية التي تضطلع بها المفوضية. وقامت المفوضية أيضاً، عن طريق دائرة وضع السياسات والتقييم، بتيسير البحوث المتعلقة بالقضايا المتصلة بالموضوع، وبتشجيع إجراء تبادل نشط للأفكار والتحليلات بين المفوضية وشركائها. واضطلع بجميع هذه الأنشطة بغرض تعزيز قدرة المفوضية على أداء ولايتها بفعالية وكفاءة<sup>(١)</sup>.

## ثانياً- سياسة التقييم والقدرات المتعلقة به والموظفون المشتغلون به

٣- سيُعرض على المفوض السامي إطار منقح لسياسة التقييم من أجل الموافقة النهائية عليه في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، وهو إطار يعرض الخطوط العريضة لمسؤوليات التقييم على نطاق المنظمة، ويحدد معايير لإدراج تقييمات البرامج في خطة العمل السنوية. والغاية من هذا الإطار هي ضمان أن يتناول العمل التقييمي الذي تقوم به المفوضية ما يلي: '١' نطاق المسؤوليات العالمية للمنظمة وتعقد هذه المسؤوليات في ضوء اعتبارات الجغرافية السياسية والاتجاهات الكبرى المتغيرة؛ '٢' التحديات المستمرة والمعاصرة التي يطرحها كل من التشرد القسري، وحماية اللاجئين، وإيجاد الحلول؛ '٣' ما يرتبط بذلك من حاجة إلى معارف تشغيلية وتعلم ومساءلة من أجل مواكبة الزيادة الكبيرة في موارد المفوضية وأنشطتها. وسيطبق الإطار المنقح لسياسة التقييم على مسؤوليات المفوضية المنوطة بها من أجل حماية اللاجئين والمساعدة والبحث عن حلول؛ وانعدام الجنسية؛ وإسهاماتها في حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم ضمن الإطار المشترك بين الوكالات المتفق عليه.

٤- وسيتناول الإطار المنقح لسياسة التقييم النقاط الرئيسية الواردة في استعراض قدرات المفوضية في مجال التقييم، الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عامي ٢٠١٢

(١) ما لم يُشر إلى خلاف ذلك، يمكن الاطلاع على التقييمات والاستعراضات وورقات البحوث المذكورة كمراجع في هذه الوثيقة على الصفحة التي يؤدي إليها الرابط التالي: [www.unhcr.org/pages/4a1d28526.html](http://www.unhcr.org/pages/4a1d28526.html).

و٢٠١٣<sup>(٢)</sup>. وقد استُهدِي في الإطار بمنهجيات التقييم وإجراءاته وأدواته التي استُحدثت وطُورت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع إنشاء مهمة تقييم لا مركزية، وستؤخذ في الحسبان في ذلك المجموعة الواسعة من الأوضاع والسياقات التي تباشر فيها المفوضية ولايتها. وسيولي التنفيذ أولوية للتعاون بين شعب المقر ومكاتبه، ثم المكاتب الميدانية. وقد أدت هذه الاستثمارات بالفعل إلى زيادة في الطلب على مبادرات التقييم المشترك وعلى الدعم والتوجيه التقنيين في عملية إجراء التقييمات من كل من المقر والميدان.

٥- وأُحرز بعض التقدم في اتجاه تعزيز قدرات التقييم الإجمالية لدى المفوضية من خلال زيادة التعاون بشأن العمل التقييمي بين شعب المقر ومكاتبه ومع المكاتب الميدانية. وتحتفظ دائرة وضع السياسات والتقييم بالمسؤولية الرئيسية عما يلي: رسم سياسات تقييم تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية؛ والقيام بعمل تقييمي عالمي واستراتيجي؛ وضمان الجودة؛ وصقل المنهجيات والإجراءات والأدوات؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات؛ ونشر المعارف والاستنتاجات والأفكار المستفادة من التقييم.

٦- واستمر الاستثمار في تدريب الموظفين على العمل التقييمي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المرتقب الآن تعيين موظف جديد في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ في إطار مبادرة بناء القدرات التي اتخذها المفوض السامي. ومن المتوقع تخصيص هذه الوظيفة في المقام الأول لدعم تطوير العمل التقييمي اللامركزي على الصعيد الميداني عن طريق إعداد مواد تدريب وعقد حلقات عمل.

### ثالثاً - التقييمات والاستعراضات

٧- أثناء الفترة المشمولة بالتقييم، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) مجموعة واسعة من التقييمات والاستعراضات لقضايا سياسية وبرنامجية تتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، وتوفير الحماية، وإيجاد حلول دائمة. واستعين في هذه التقييمات والاستعراضات على نحو متزايد بالخبرات الفنية الخارجية المستقلة. وحدثت زيادة في الاستثمار في أعمال ضمان الجودة من حيث تحديد الاختصاصات، وتقييم قوة الأدلة، وعمليات استعراض مشاريع التقارير والتقارير النهائية. ووضعت المفوضية أيضاً "مصفوفة الاستجابة الإدارية" التي تستلزم من المديرين تقديم رد رسمي على استنتاجات كل تقييم والتي صُممت لتعزيز هديّ التعلم والمساءلة لمهمة التقييم.

٨- وفي سياق عمليات الطوارئ وتمشياً مع الالتزام الداخلي للمفوضية بتقييم استجابتها لحالات الطوارئ من المستوى ٣، أجرت المفوضية تقييماً مستقلاً للأعمال التي تقوم بها في الأردن

(٢) الوثيقة رقم E/AC.51/2013/5 التي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: <https://oios.un.org/>.

ولبنان لصالح اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. وأجرت المفوضية أيضاً عمليات تقييم لاستجابتها في الكاميرون وتشاد فيما يتعلق بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وكذلك في إثيوبيا وأوغندا فيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان. وأحد مجالات التركيز الرئيسية لهذه التقييمات هو تقييم مدى جودة التأثير وأداء المفوضية في تنسيق الأنشطة الإجمالية للاستجابة. وكانت الاستنتاجات إيجابية عموماً، لا سيما بالنظر إلى أنه كان على المفوضية أن تستجيب لحالات طوارئ متزامنة اتسع نطاقها وتطورت على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أتاحت هذه التقييمات أيضاً الفرصة لصقل النهج المعمول بها لتقييم مدى جودة تدخلات المفوضية في مجال الحماية. وحددت بعض مواطن الضعف فيما يتصل بالتخطيط للطوارئ والتأهب لها، واختيار المواقع، والتخطيط المتوسط الأجل، والتنظيم، وإدارة المعلومات.

٩- وبعد إجراء استعراض شامل لدور المفوضية في مساعدة الدول على تحمل المسؤولية عن تحديد صفة اللاجئ، صدر في نيسان/أبريل ٢٠١٥ تقييم لبرنامج تحديد صفة اللاجئ التابع للمفوضية في كينيا. وكان الغرض من التقييم هو تحديد مدى التقدم في الخطة المشتركة التي وضعتها المفوضية والسلطات الكينية للانتقال إلى عمليات ومؤسسات للجوء تُقاد وتدار وطنياً. ووجد التقييم أدلة على تحقيق تقدم ملموس رغم أنه أشار إلى ضرورة تعديل الجدول الزمني لعملية الانتقال. وأوصى التقييم بمزيد من الاستثمارات، وخاصة في الإجراءات والضمانات القانونية، وبترتيب المسؤوليات الإدارية الوطنية حسب الأولوية وتوضيحها. وتتمثل إحدى النتائج الهامة للتقييم في وضع قائمة ثبتت سهولة الاستعمال لتوجيه العمليات عن طريق الخطوات الرئيسية اللازمة للانتقال إلى نظم اللجوء الوطنية. وأكملت المفوضية أيضاً تقييماً لبرامجها لمكافحة كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا ولقوة مبادئها التوجيهية الحالية المتعلقة بالتصدي لكراهية الأجانب. ورأى التقييم أن ثمة مجالاً للتحسين في كلا المجالين، وأوصى بأن تنقح المفوضية توجيهها السياساتي بشأن مكافحة كراهية الأجانب في سياق العمليات الميدانية.

١٠- وعقب تقييم سابق لاستخدام المفوضية للصندوق المركزي لاحتياطي الطوارئ، أُنجز في أوائل عام ٢٠١٥ تقييم لمشاركة المفوضية في مبادرة الأمم المتحدة المسماة "توحيد الأداء" (DaO). ووجد التقييم أنه لم تُحصّل سوى عوائد متواضعة على استثمار المفوضية في عملية "توحيد الأداء" منذ إنشائها. وأشار إلى بعض الصعوبات في تكييف التخطيط السنوي ودورة الإبلاغ مع المتطلبات الأطول أجلاً وإطار النتائج المختلف الذي تديره مبادرة توحيد الأداء.

## رابعاً- البحوث والمنشورات

١١- واصلت المفوضية دعم البحوث المستقلة من خلال سلسلة "New Issues in Refugee Research" (قضايا جديدة في البحوث المتعلقة باللاجئين). ونُشرت خمس ورقات بحثية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن ما يلي: حقوق الأطفال العراقيين المشردين في الأردن؛ واستعراض

اجتماعي - اقتصادي لبرنامج إعادة التوطين الياباني؛ والتغيرات التي أُدخلت على نظام اللجوء الكرواتي عقب انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ والهجرة القسرية وعملية تحقيق السلام في ميانمار؛ ودور المنظمات والمؤسسات الدينية في دعم حماية اللاجئين. وأجرت المفوضية أيضاً بحثاً بالتعاون مع وحدة البحوث والتقييم لأفغانستان بشأن هجرة الأطفال غير المصحوبين بمرافق إلى أوروبا، ونشرت ورقة مناقشة بشأن استخدام المفوضية لأسلوب تقديم مدفوعات تحفيزية إلى اللاجئين.

١٢ - وأسهمت المفوضية، بالتعاون مع "وحدة الممارسات العالمية للحد من الفقر" التابعة للبنك الدولي، في تصميم وإعداد دراسة تحليلية رئيسية عن اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وهذه الدراسة، التي تُزاج بين ما جمعته المفوضية من بيانات مستفيضة من الميدان والخبرة الفنية للبنك الدولي في مجال وضع نماذج الاقتصاد القياسي، ستتيح أول تحليل شامل لحالة الفقر والرفاه لدى أحد أكبر تجمعات اللاجئين في العالم. ومن المتوقع أن تدعم استنتاجات هذه الدراسة الاستهداف الأكثر فعالية من حيث التكلفة، وأن يستفاد بها في التخطيط المتوسط الأجل في القطاعات الرئيسية، وأن تتيح قاعدة أدلة جيدة للقرارات السياسية المستقبلية للحكومات والجهات المانحة والجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة الإنسانية والإنمائية.

١٣ - وشاركت المفوضية أيضاً في تصميم - والتكليف بإجراء - سلسلة دراسات ستحلل التأثير الاقتصادي لمجموعات اللاجئين على المجتمعات المحلية المضيفة. ومن المتوقع أن تبدأ هذه الدراسات في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ وتستمر طوال عام ٢٠١٦. ويتمثل الهدف الرئيس منها في استحداث قاعدة أدلة سليمة تسد الثغرات في المعارف الراهنة المتعلقة بالتكاليف التي تكبدها الاقتصادات والمجتمعات المحلية لاستضافتها اللاجئين والفوائد التي تعود عليها من ذلك.

## خامساً - الأنشطة الأخرى

١٤ - أيدت دائرة وضع السياسات والتقييم في عام ٢٠١٥ مواصلة المفوضية تنفيذ سياستها لعام ٢٠٠٩ المتعلقة باللاجئين الحضريين من خلال تنسيق مشروع "إنشاء مجموعات من الممارسين في مجال اللاجئين الحضريين". وضم هذا المشروع سلسلة من حلقات العمل واجتماعات المائدة المستديرة المشتركة بين الوكالات تنظم في المدن الرئيسية التي تستضيف اللاجئين حضرها مسؤولون حكوميون وممثلون للمجتمع المدني وشركاء. وتُجمع المفوضية الممارسات الجيدة التي تقاسمها المشاركون أثناء حلقات العمل والتوصيات الصادرة عن اجتماعات المائدة المستديرة في شكل سلسلة من التقارير ستبرز الأنشطة الناجحة المتعلقة بتوفير الحماية والخدمات للاجئين الحضريين، إلى جانب التحديات الرئيسية في هذا الصدد. وواصلت المفوضية أيضاً إدارة الموقع الشبكي التفاعلي [www.urbangoodpractices.org](http://www.urbangoodpractices.org). وهذا الموقع هو عبارة عن مستودع للأدوات والمبادئ التوجيهية والبحوث وموارد الوسائط المتعددة عن اللاجئين الحضريين،

فضلاً عن منصة للوحدات الدراسية على الإنترنت لـ "برنامج تعلّم اللاجئين الحصريين" تترجم حالياً إلى الإسبانية والعربية.

## سادساً- العلاقات الخارجية والتقييمات المشتركة بين الوكالات

١٥- اضطلعت دائرة وضع السياسات والتقييم، بصفتها مركز تنسيق الاستعراضات والتقييمات الخارجية والمشاركة بين الوكالات، بتنسيق عملية تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرامج المفوضية بشأن إيجاد حلول دائمة للاجئين<sup>(٣)</sup>. وتؤدي هذه الدائرة دور جهة الاتصال لجميع أصحاب المصلحة، داخل المفوضية وخارجها على السواء، كما تؤدي دور مركز تنسيق اللوجستيات. وحضرت المفوضية العرض الرسمي للتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأجابت عن الأسئلة التي طرحها أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك. وشملت أنشطة الاتصال الإضافية توجيه استعراض "شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف" للمفوضية حتى الانتهاء منه في أوائل عام ٢٠١٥.

١٦- وشاركت المفوضية في الاجتماعات السنوية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفي عدد من الأفرقة العاملة ذات الصلة. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة الفريق التوجيهي لـ "تقييم الأنشطة الإنسانية المشترك بين الوكالات" الذي أنشئ برعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بالإضافة إلى أفرقة إدارة التقييمات المشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ من المستوى ٣ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، التي قدمت إليها المفوضية الدعم المالي. وكانت هذه التقييمات موضع اهتمام المفوضية من حيث التحديات التقنية والمنهجية التي يطرحها تقييم الاستجابة الجماعية لحالات الطوارئ الكبيرة، بالإضافة إلى تقييم مسؤوليات المفوضية في إطار نظام مجموعات العمل. كما أنها كانت مكتملة للتقييمات التي أجرتها المفوضية نفسها للطوارئ من المستوى ٣ في البلدان المجاورة (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

(٣) متاح على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/5568170d9.html>.